

إطار مقترح لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في ضوء المسؤولية المجتمعية - دراسة ميدانية

[٢٣]

محمد أحمد على أحمد^(١) - طارق عبد العال حماد^(٢) - محمد عبد العزيز خليفه^(٢)
وائل فوزي عبدالباسط^(٢)

(١) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

استهدفت الدراسة قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المسؤولية المجتمعية المسؤولية المجتمعية وتطبيقها في مصر، وذلك بعد التعرف على أهمية وآليات تطبيق هذه الضريبة، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية للتعرف على مدى ملائمة وإمكانيات ومتطلبات تطبيقها في مصر والأسس المقترحة لهذا للتطبيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستراتيجية إستبيان جمعت بالمقابلة، تضمنت مجموعة من العبارات تقيس إتجاهات العينة تجاه متغيرات الدراسة، واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المزج بين المنهج الإستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، وقد أجرى الباحثون تحليل البيانات باستخدام اختبار كروسكال ولاس لكل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء لاختبار فروض الدراسة باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٥٠ مفردة من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية وقد توصل الباحثون الي مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تطبيقها على المنشأة محل الدراسة (مصلحة الضرائب المصرية).
توصلت الدراسة إلى: أن هناك فوائد اقتصادية مترتبة على تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر ومنها زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة عدد المكلفين، وتحقق قدر كبير من المسؤولية المجتمعية لكافة أطراف المجتمع.
توصيات الدراسة: يوصى الباحثون بضرورة إجراء مراجعة شاملة لمواد القانون ولوائحته التنفيذية كل خمس سنوات علي الأقل حتي تواكب المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة.
إصدار قانون موحد للإجراءات الضريبية حيث أن هناك حاجة إلى توحيد الإجراءات بين مختلف التشريعات الضريبية التي تصدرها الدولة لتحقيق مزيد من التنسيق بين الإدارات الضريبية المختلفة.

المقدمة

نظراً لأهمية السياسة الضريبية ودورها الهام والحيوي في إطار أهدافها لكلاً من السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية بإعتبارها أداء هامه في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات وتنفيذ برامج التنمية المستدامة، مما يتطلب الأمر تحديث لهذه السياسات لمواكبة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والمالية والاجتماعية على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية. (الشباسي، ٢٠١٧، ص٥٦).

وتعتبر الضريبة على القيمة المضافة هي أحدث ما توصل إليها الفن الضريبي، وظهرت الضريبة على القيمة المضافة للمرة الأولى في فرنسا سنة ١٩٥٤ بإقتراح من مورييس لورية الذي وضع قواعدها الرئيسية عام ١٩٥٣، وقد وجدت معظم الدول ضالتها المنشودة في الضريبة على القيمة المضافة فأولتها أهمية كبرى، بل أصبحت هذه الضريبة في غالبية هذه الدول تحتل المركز الأول في جلب الموارد المالية بل قد تفوق حصيلتها عن حصيلة الضرائب المباشرة، وقد وصل عدد الدول لمطبقة لها ١٥٥ دولة حتى عام ٢٠١٨ (حماد، ٢٠١٤، ص٨٨).

هذا ما حدا بالدول النامية إلى التطلع إلى دراستها والتحقق من مدى إمكانية تطبيقها، وهوما أكده خبراء الضرائب في الدول العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي إجتمعت في مصر عام ١٩٧٦، حيث جاءت توصيات اللجنة المالية والنقدية أن اللجنة ترى في هذه المرحلة من مراحل التنسيق الضريبي التركيز على دراسة بعض أنواع الضرائب على أن تعطى الضرائب السلعية أهمية خاصة في البحث لدراسة نوعياتها القائمة والتعرض للصور الجديدة منها كالضريبة على القيمة المضافة ومدى ملاءمة الأخذ بها وإحتمالات نجاحها نظراً لما يتردد كثيراً حولها.

لذا اتجهت كثير من الدول الأجنبية ومنها فرنسا وإنجلترا والصين والعربية مصر وتونس والأردن والإمارات إلى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

ويتطلب تطبيق الضرائب بصفة عامة، وضريبة القيمة المضافة بصفة خاصة تشجيع المنشآت على الالتزام بالمسؤولية المجتمعية (البيئية - الإجتماعية - والحكومية) من خلال خصم الضريبة على المدخلات أو ردها عند التصدير.

والالتزام بالمسؤولية المجتمعية البيئية يؤدي إلى تحسين مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، والمستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك إنتاج أكثر استدامة وبمشاركة إجتماعية فعالة، والوفاء بالتزامات الدولية البيئية.

مشكلة البحث

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة أحدث ما وصل إليه المجال الضريبي، وقد قررت هذه الضريبة لأسباب إقتصادية، وقد بلغ عدد الدول العربية والأجنبية المطبقة لها حتى مطلع ٢٠١٨، أكثر من ١٥٥ دولة، علماً بأن ما أثبتته تجارب الدول الأخرى التي طبقت هذه الضريبة، ومنها الدول المتقدمة أنها تساعد في إصلاح الإدارة الضريبية، لأنها تقوم على الحسابات والتقدير الذاتي، كما إنها تعتبر نظام شامل ومتطور، لذلك يستدعى تطبيقها تغيير في فلسفة الإدارة الضريبية في مصر، كما تتميز هذه الضريبة بقدرتها على زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة والمرونة الضريبية وتلافي التراكم الضريبي بإعتمادها مبدأ الخصم الضريبي إضافة إلى حيادتها وتعزيزها مبدأ الرقابة الذاتية وإنخفاض تكاليف تحصيلها، وقد تبين وجود إختلاف في الأنظمة الضريبية على القيمة المضافة في الدول العربية والأجنبية المطبقة لها وذلك في النواحي الفنية والخاصة بتطبيق الضريبة مثل نطاق شمول الضريبة للسلع والخدمات، والواقعة المنشئة لإستحقاق الضريبة، وكيفية تقدير وعائها، ووقت أدائها، وأسعارها، وحد التسجيل.(عبد العزيز، ٢٠١٧، ص١٣٥).

كما حاز موضوع المسؤولية المجتمعية على إهتمام غير مسبق من الأكاديميين والمهنيين، حيث أصبح الاتجاه الآن يسير نحو تقييم المنشأة إجتماعياً بجانب التقييم الأقتصادي، فلذلك يجب أيضاً الأخذ في الإعتبار مساهمتها في معالجة مشكلات المجتمع.

فالمسئولية المجتمعية أصبحت مؤشراً هاماً لاستمرار البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، كما أصبحت الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح مجتمعاتها وتحديثها، ومن جانب آخر تغلغت مسألة المسئولية المجتمعية إلى عدد من المشاكل العالمية المتداخلة أهمها الفقر، عدم المساواة، عدم الأستقرار السياسي والنزاع، التدهور البيئي والنمو السكاني، الفشل في دمج الاستدامة في سياسة التنمية وممارستها، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الفهم بمعنى المسئولية المجتمعية ومكوناتها من منطلق أن أية استراتيجية تنموية لا بد أن تركز على تعزيز الوعي البيئي ودعم دور المسئولية المجتمعية، من منطلق ضرورة تأمين حاجات الأجيال الحاضرة بدون الإنفاص من إحتياجات الأجيال القادمة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال منهجية الاستدامة. (غنيم، ٢٠٠٨، ص ٢٩٢).

كما أن تعد المسئولية المجتمعية للشركات التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع، حيث أن عدم التزام الشركات بمسئوليتها المجتمعية سواء كان إلزامياً أو إختيارياً قد يهدد بقائها وأستمرارها لأن المنظمة تؤثر وتتأثر بالمجتمع الذي تعيش فيه.

أسئلة الدراسة

ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المسئولية المجتمعية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن استخدام ضريبة القيمة المضافة في تشجيع الشركات على الالتزام بمتطلبات البيئة والمسئولية المجتمعية؟
- ما هو دور دول العالم المتقدمة للربط بين المسئولية المجتمعية وضريبة القيمة المضافة ؟
- ما امكانية تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة المقترحة لتحقيق المسئولية المجتمعية؟
- ما امكانية تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما موقف الأصول والمستلزمات المستخدمة في قيام الشركة بالالتزام بالمسئولية الاجتماعية؟

- هل يسرى عليها الخصم والاسترداد، خاصة وإنها ترتبط بنمو المبيعات بشكل غير مباشر نتيجة السمعة الحسنة التي تكتسبها الشركة؟
- ما هو أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على معالجة الأصول البيئية والمستلزمات الداخلة في تشغيل الآلات والمعدات والفلاتر المستخدمة في التنقية؟
- هل يجوز خصمها من الضريبة المحصلة على المخرجات مثل المستلزمات الداخلة في إنتاج المنتج المباع؟

أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر في ضوء المسؤولية المجتمعية، ويتم ذلك من خلال النقاط الفرعية التالية:
- تحليل الجوانب النظرية والفنية للضريبة على القيمة المضافة والتفرقة بينها وبين ضريبة المبيعات.
- عرض وتحليل الجوانب النظرية و للتراث الفكري للمسؤولية المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحليل أهم المشكلات الناتجة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر في ضوء المسؤولية المجتمعية
- إجراء دراسة تحليلية لكيفية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة مقارنة بتجارب الدول الأجنبية والعربية التي قامت بتطبيق هذه الضريبة ودورها في ترشيد الأداء المجتمعي والبيئي.
- التعرف على بعض النماذج الناجحة في بعض الدول التي طبقت الضريبة على القيمة المضافة "إنجلترا و فرنسا، ومقارنتها مع مصر .
- صياغة إطار مقترح لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة لتدعيم المسؤولية المجتمعية في مصر .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين الجانب العلمى (الأكاديمى) والجانب العملى (التطبيقى) الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية فى الموضوع الذى يتناوله البحث حيث يتم التعرض لموضوعاً معاصراً، فهناك ندرة فى عدد الدراسات السابقة العلمية التى تناولت الضريبة على القيمة المضافة فى ضوء المسئولية المجتمعية، كما أصبحت هذه الضريبة من أهم الضرائب التى تطبق فى جميع الدول العربية والأجنبية، مما تحققة من زيادة فى الحصيلة الضريبية.

الأهمية العلمية للدراسة: تتبثق أهمية البحث من مدى ما يمكن استنتاجه من مؤشرات تؤكد مدى إمكانية تطبيق القانون (الضريبة على القيمة المضافة) الحالى مع إجراء ما يلزم من تعديلات تتفق مع الأفكار الضريبة المتطورة لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والتي تعكس أفضل الصور للنهج الضريبى فى فرض الضريبة على القيمة المضافة والتي تؤدي دورها إلى معالجة مشكلات أثر الاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية والمعالجة الضريبية للسلع الرأسمالية، كما تستمد هذا الدراسة أهمية أيضا من خلال النقاط التالية:

- تناولت الدراسة أهم المشكلات التى تواجه التطبيق العملى لقانون الضريبة على القيمة المضافة، ومحاولة المساهمة فى إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات بهدف الحد من الآثار السلبية كعلاج للتطبيق.
- تقديم دراسة تطبيقية بهدف تعديل بعض النصوص الضريبية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة بما تحقق المسئولية المجتمعية.

الدراسات السابقة

قام الباحث بتناول أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بمشكلة الدراسة فى ضوء ما توافر لها وذلك على النحو التالى:

أولاً: الدراسات العربية: الدراسات العربية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة:

١- دراسة عبد المنعم ٢٠١٥

هدفت الدراسة إلى: معرفة التأثيرات المالية والأقتصادية لإحلال الضريبة على القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات.

توصلت الدراسة إلى مايلي: إلى بيان التأثير المالي والأقتصادي لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة ومزاياه و أشارات إلى أهم السلبيات وأوضحت أثر الضريبة على الاسعار والأجور والأستثمار والأدخار.

٢-دراسة الشافعي ٢٠١٧

هدفت الدراسة إلى: إجراء دراسة تحليلية إنتقادية للضريبة على القيمة المضافة بالقاء الضوء على قانون الضريبة على القيمة المضافة مع إجراء دراسة إنتقادية للتعرف على أهم المشكلات في التشريع والتطبيق

توصلت الدراسة إلى: إبراز أهم مزايا القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعرضت لوجود بعض المشكلات والأنتقادات التي قد تعرقل من نجاح القانون.

٣-دراسة خليفة ٢٠١٥

هدفت الدراسة إلى: معرفة طبيعة وأهمية الضريبة على القيمة المضافة ونطاق تطبيقها.

توصلت الدراسة إلى: أهمية الأخذ بنظام الضريبة على القيمة المضافة مع الأخذ في الأعتبار بعض الإشكاليات التي تترتب على تطبيقها.

الدراسات الأجنبية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة:

(١) McIure: 2011:

هدفت هذه الدراسة إلى: أن إدخال الفيدرالية لضريبة القيمة المضافة في أمريكا يخلق فرصاً للولايات لتحسين أنظمتها الضريبية بشكل مباشر وجوهري.

توصلت الدراسة إلى: أن إحلال ضريبة القيمة المضافة محل ضرائبها الخاضعة بمبيعات التجزئة، أو بإصلاح ضريبة مبيعات التجزئة، يساهم في تحسين الوضع الإقتصادي للدولة.

٢) دراسة ZABOV.2012 :

هدفت الدراسة إلى: إجراء دراسة مقارنة بين ضريبة المبيعات البنسلفانية وضريبة القيمة المضافة البلغارية من حيث وعاء الضريبة، والمعدلات المطبقة، والإستبعادات من ضريبة المبيعات، وطريقة الأنتمان، والفاتورة المستخدمة في الضريبة على القيمة المضافة. توصلت الدراسة إلى: أن بالرغم من وجود أختلاف بين هياكل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، إلا أن النتيجة واحدة وهي أنهما ضرائب تفرض على الاستهلاك.

٣) Jenkins and et., al. 2013

هدفت هذه الدراسة إلى: أن الضريبة على القيمة المضافة، كغيرها من الضرائب على الاستهلاك، تعتبر بصفة عامة ضريبة تنازلية باعتبار أن الفقراء يميلون عادة إلى استهلاك نسبة أكبر من دخلهم في الإنفاق على السلع بالمقارنة بأصحاب الدخل المرتفعة. توصلت الدراسة إلى: أن العبء الجاري للضريبة على القيمة المضافة في هذه الدولة كان متصاعدا لمختلف مستويات نفقات الأسر.

الدراسات المتعلقة بالمسئولية المجتمعية:

١) دراسة عارف ٢٠١٤:

هدفت هذه الدراسة إلى: توضيح مفهوم المسئولية المجتمعية ومجالاتها وأسباب تزايد الاهتمام بها ومبادئها وكيفية الإفصاح عنها وأنواع الإفصاح عنها وتجارب بعض الدول في مجال الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى: إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية المجتمعية من خلال تقرير يتضمن المؤشرات البيئية والمؤشرات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

٢-دراسة مصطفى ٢٠١٤:

هدفت هذه دراسة إلى: تقييم العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات وأدائها المالي وأثر ذلك على قيمة المنشأة كما تناولت الدراسة الإطار الفكري للمسئولية الاجتماعية ومفاهيمها ونظرياتها وطرق قياسها والإفصاح عنها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إختلاف تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي بإختلاف القطاعات.
- يرجع أسباب أداء الشركات لمسئولياتها المجتمعية في الأساس إلى اللوائح القانونية والقواعد التنظيمية.

٣- دراسة عبد الفتاح ٢٠١٥:

هدفت الدراسة إلى: قياس أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمنشآت في مصر.

توصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة إيجابية بين المسؤولية المجتمعية والأداء المالي والضريبي في مصر.

الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية:

(١) دراسة Wang ، ٢٠١١

هدفت الدراسة إلى: محاولة الاستكشاف التجريبي لتأثير المسؤولية المجتمعية للشركات على أداء الأسهم.

توصلت الدراسة إلى: أن التزام الشركات بمسئولياتها المجتمعية له تأثير إيجابي على أداء الأسهم، وهذا يعنى أنه يمكن للشركة أن تكون بمثابة مواطنة جيدة للشركات، وفي نفس الوقت تسعى لنمو ثروة المساهمين.

(٢) دراسة Hong& Andersen ، ٢٠١١:

هدفت الدراسة إلى: استكشاف العلاقة بين المسؤولية المجتمعية للشركات وربحياتها. **وتوصلت الدراسة إلى:** أن الشركات الأكثر مسؤولية مجتمعية هي التي تتميز بأعلى جودة، كما تزيد من ربحيتها.

(٣) دراسة Chen ٢٠١٣:

هدفت هذه الدراسة إلى: تباين تأثير أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات على الأداء التشغيلي في الشركات التايوانية. **توصلت الدراسة إلى:** أن المؤسسات التي تحتل ترتيبا متقدما في الاضطلاع بمسئولياتها المجتمعية لها تأثير جوهري على كفاءتها.

الإطار النظري

تشمل الدراسة على عدد من المفاهيم التي لا بد من توضيحها وتحديد المقصود منها وهي على النحو التالي:

١ - **تعريف الضريبة على القيمة المضافة:** على إنها ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات يتحمل عبئها المستهلك النهائي، وهي تتخذ القيمة المضافة للمنتج أو الخدمة. (Caldwell ,2013,pp147)

وأضاف آخر: أن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات يتحمل عبئها المستهلك النهائي، وهي تتخذ القيمة المضافة للمنتج أو الخدمة المقدمة وعاء لها (بونس، ٢٠١١، ص ١٣).

وتتمثل القيمة المضافة على مستوى منشأة معينة في الفرق بين ثمن بيع السلعة أو الخدمة التي تقدمها هذه المنشأة، و ثمن شراء المواد والخدمات الداخلة في إنتاجها وتسويقها، ويعنى آخر، فإن القيمة المضافة لأي منشأة عبارة عن الفرق بين قيمة مدخلاتها وقيمة مخرجاتها.

وإذا تم تجميع القيمة المضافة لكل المنشآت على المستوى القومي، فإننا نصل إلي القيمة المضافة الكلية للمجتمع، أو ما يعرف بالنتاج المحلي الإجمالي. ومن هذه الزاوية، فإن القيمة المضافة تعبر عن مقدار مساهمة المنشأة في تكوين الثروة الوطنية.

وإزاء ذلك يمكن القول أن القيمة المضافة كناية عن الثروة التي تضيفها المنشأة على سلعة أو خدمة معينة نتيجة مزاولتها نشاط إقتصادي معين بحيث تصبح قيمة السلعة أو الخدمة الجديدة مختلفة عن سابقتها.

وتسرى الضريبة على القيمة المضافة منشأة على حدة، فهي تحمل عند جميع مراحل الإنتاج والتوزيع مع وجود آلية معينة تمكن المنشآت من إجراء مقاصة بين الضريبة التي تدفعها على مشترياتها من السلع والخدمات، والضريبة التي حملت على مبيعاتها من هذه السلع والخدمات. (Caldwell ,2013,pp147)

٢- **المسئولية المجتمعية**: عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: أن المسئولية المجتمعية في منظمات الأعمال بأنها "الإلتزام المستمر من قبل رجال الأعمال على التصرف بشكل أخلاقي، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم وكذلك المجتمع المحلى والمجتمع ككل. (Worid Business ,1999).

٣- **تعريف البنك الدولي للمسئولية المجتمعية**: والذي يعرفها على أنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن وأحد. (تقرير البنك الدولي للمسئولية المجتمعية، ٢٠٠٣) وأن المسئولية المجتمعية للشركات ليست نوعاً من الإحسان، بل هي ثقافة مغايرة لمفهوم العمل التطوعى ويجب أن تمتد لتشمل أنشطة كامحاربة البطالة وكاستثمار جيد لتحسين صورة الشركات فى المجتمع وأن يكون لها علاقة بالأهداف التنموية. (عقل ٢٠١٣، ٢٨). ويرى أحد الباحثين: أن المسئولية المجتمعية بأنها قيام منظمات الأعمال بتنفيذ الأنشطة الإجتماعية إختياريا أو بنص القانون لخدمة أصحاب المصالح سواء كانت داخل المنظمة وأخارجها، وكذلك البيئة المحيطة بالمنظمة وذلك بغض النظر عن العوائد الإقتصادية التي سوف تتحقق للمنظمة فى الأجل الطويل أو البعيد. (ممدوح، ٢٠٢٠، ص ٤٥). كما عرفها آخرون بأنها "تشير إلى المساهمة التطوعية من جانب الشركة فى تحقيق التنمية المستدامة. (عارف، ٢٠١١، ص ٧٨).

ويعد من قبيل المسئولية المجتمعية جميع الأنشطة التي تساهم فيها الشركات بشكل تطوعي لتحقيق تنمية على أساس اعتبارات أخلاقية وإجتماعية، وبالتالي فإن المسئولية المجتمعية تعتمد على المبادرات من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. ويمكن القول بأن تعدد تعاريف المسئولية المجتمعية للشركات وعدم الأتفاق على تعريف محدد حولها يكشف لنا عن أن هناك تطور حول مفهوم المسئولية المجتمعية، وأن مفهوم المسئولية المجتمعية ليس جامداً بل هو متغير ودائم التطور ويتوائم بسرعة وفق مصالح المجتمع ويساير المتغيرات الإقتصادية والأجتماعية والسياسية. (عبد المالك، ٢٠١٢، ص ٥٦)

منهج الدراسة

في ضوء طبيعة المشكلة وهدف وأهمية الدراسة أعتد الباحث على منهجين أساسيين في أعداد الدراسة هما:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث قام الباحث بالإطلاع وإستقراء الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الدراسة من خلال إتباع أسلوب الدراسة المكتبية والإطلاع على المراجع العلمية المتخصصة العربية والأجنبية من كتب علمية ومقالات منشورة بالمجلات العلمية المحكمة والدوريات المختلفة وما صدر من المؤتمرات العلمية ورسائل علمية والدراسات السابقة وأبحاث مرتبطة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى دراسة القوانين واللوائح والمنشورات والتعليمات التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادرة عن مصلحة الضرائب المصرية المتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة.

المنهج التطبيقي: استخدم الباحث هذا المنهج بهدف الكشف عن النتائج المنطقية المترتبة على اختبار الفروض الأساسية للدراسة، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية تهدف إلى اختبار فروض البحث السابقة، وذلك من خلال بيانات مستمدة من قائمة إستقصاء لإستطلاع الرأى تم توزيعها على الموظفين والمديرين بمصلحة الضرائب على المبيعات.

فروض الدراسة

من أجل تفسير إشكالية البحث ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد ضريبة القيمة المضافة وأبعاد المسئولية المجتمعية.

إجراءات الدراسة

الدراسة الميدانية (المنهج التحليلي): عمد الباحثون في إجراء الدراسة الميدانية على قائمة الاستقصاء والتي تم توزيعها على عينة من المديرين والعاملين بمصلحة الضرائب على

المبيعات، وذلك في الفترة من ٢٠١٨/٥/١٥ الي ٢٠١٨/٥/٢٥ حيث تم التعرف على آراءهم ورغباتهم واتجاهاتهم والعناصر الغير مرضية التي تواجههم وانطباعاتهم واقتراحاتهم، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات والمعطيات التي تم جمعها. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بحثية لم تغطيها العديد من الدراسات السابقة، ومن ثم اهتمت الدراسة بإجراء دراسة إستكشافية في المجال التطبيقي، ثم تم استعراض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها، ومن ثم فإن الدراسة قد تناولت ذلك في موضوعين أساسيين هما: أسس الدراسة الميدانية، ونتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، حيث أستخدم الباحثون الأسلوب الإحصائي الأنسب للتحليل، وهو أختبار كروسكال وولاس، ولما كانت البيانات قد جاءت منظمة في شكل جداول تكرارات من خمسة أعمدة وصفين، تمثل الصفوف عينة الدراسة (المديرين والموظفين في الضرائب على المبيعات) وتمثل الأعمدة استجابات الأفراد على أسئلة الاستقصاء والتي تم ترتيبها تنازلياً من موافق تماماً إلى لا أوافق مطلقاً.

أسلوب وأدوات الدراسة

١. **مجتمع الدراسة والعينة:** يمكن توضيح كلاً من مجتمع وعينة الدراسة كما يلي:
مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من المديرين والعاملين بمصلحة الضرائب على المبيعات
عينة الدراسة: كانت عينة الدراسة المكونة من ٥٠ فرداً يمثلون عينة الدراسة "وهي عدد الاستمارات الصحيحة التي تم استردادها" من (المديرين والعاملين بالمصلحة)
ونظراً لطبيعة البيانات التي تتسم بندرة الاستجابة على بعض فئات الاستجابة خاصة فئة لا أوافق مطلقاً، فقد قام الباحثون بحساب قيمة كروسكال .ولاس بإستخدام برنامج "Statxact"
4.0 وتم اختبار معنوية قيم كروسكال .ولاس لكل سؤال عند مستوى ٠,٠٥ .
تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، وتم تحديد حجم العينة باستخدام برنامج Sample Size Calculator وذلك بمعلومية حجم المجتمع الذي يبلغ ٥٠ مفردة، وعند مستوى ثقة ٩٥% وحدود خطأ $\pm ٥\%$ ، وبعد ادخال البيانات للبرنامج تم حساب حجم العينة وبلغ ٥٠ مفردة.

٢. **قياس متغيرات الدراسة:** في ضوء الدراسات السابقة التي إطلع عليها الباحثون، فقد اعتمد الباحثون في قياس المتغير المستقل (الضريبة على القيمة المضافة) والمتغير التابع (المسؤولية المجتمعية).

٣. **أداة تجميع بيانات الدراسة الميدانية:** قام الباحثون بتصميم قائمة استقصاء لتجميع البيانات من مفردات البحث، حيث مر إعدادها وتصميمها بالخطوتين التاليتين:
الخطوة الأولى: إعداد قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية: قام الباحثون بتصميم قائمة استقصاء أعدت خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة (أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في ضوء المسؤولية المجتمعية)، وذلك في ضوء نتائج بعض البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة، وكذلك في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الاستطلاعية.
وقد تم صياغة عبارات الاستقصاء بأسلوب خبري وبألفاظ سهلة وبسيطة حتى تتفق مع المستوى الثقافي لبعض العاملين والمستفيدين من موضع البحث، هذا وقد بلغ عدد هذه العبارات خمس وخمسون عبارة.

الخطوة الثانية: اختبار صدق وثبات الاستقصاء: قام الباحثون بإختبار قائمة الاستقصاء في صورتها المبدئية من خلال التعرف على صدقها وثباتها وذلك على النحو التالي:
• قام الباحثون بإجراء اختبار مبدئي لقائمة الاستقصاء حيث عرضها أيضاً في صورتها الأولية على عشرين من العاملين بمصلحة الضرائب على المبيعات، وذلك للتأكد من بساطة الصياغة ووضوح اللغة، وللتأكد أيضاً من صلاحية الاستقصاء من الناحية الميدانية.

• تم إجراء اختبار ثبات للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج البحث في تعميم النتائج، حيث استخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ وأثبتت النتائج أنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق أهداف البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

الخطوة الثالثة: استيفاء بيانات قوائم الاستقصاء وإعدادها للتحليل الإحصائي: قام الباحثون في هذه المرحلة باستيفاء بيانات قوائم الاستقصاء من مفردات البحث بعد أن تم إعدادها في صورتها النهائية، حيث قام الباحثون بالتوجه إلى المصلحة قيد البحث لعرض قوائم

الاستقصاء على بعض العاملين والمستفيدين عن طريق المقابلات الشخصية التي أجراها معهم.

هذا كما تم مراجعة قوائم الاستقصاء بعد أن تمت الإجابة عليها، ثم قام الباحثون بإدخال هذه البيانات للحاسب الآلي بعد تفريغها في جداول خاصة، واستخدم الباحثون برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

٤. أساليب التحليل الإحصائي: اعتمد الباحثون على الأساليب التالية:

- معامل الثبات (Alpha) كرونباخ : ويستخدم لحساب معامل الثبات، وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.
- أسلوب الانحدار المتعدد: ويستخدم لحساب معاملات الانحدار المتعدد المتغير المستقل مع المتغير التابع.
- اختبار كروسكال . ولاس "Kruskal Walias Test" : أحد الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لاختبار الفرق بين متوسطين.

إن أنسب الاختبارات الإحصائية لهذا الشكل من البيانات هو اختبار كروسكال . ولاس "Kruskal Walias Test" وهذا الاختبار يناسب البيانات التكرارية لاختبار صحة الفرض القائل بعدم وجود فروق بين الصفوف الثلاثة (عينة الدراسة) في استجاباتهم على أسئلة الاستقصاء، ويفترض الاختبار أن الصفوف تمثل مجتمعين مختلفين، ويختبر فرض تساوي توزيع استجابات عينة الدراسة في كل سؤال من أسئلة الاستقصاء على حده، وقد أجر الباحثون تحليل البيانات باستخدام اختبار كروسكال . ولاس لكل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء لاختبار فروض الدراسة.

واستخدم الباحثون برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

نتائج الدراسة

اختبارات الفروض وتحليل النتائج: ويتناول الباحث كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

١- حساب معاملي الصدق والثبات: تم إجراء اختبار الثبات (Alpha) لمحتويات قائمة الاستقصاء، للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، حيث تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما تم إجراء اختبار الصدق الذاتي للتأكد من أن عبارات الاستبيان تقيس ما وضعت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ كما في الجدول (١).

جدول رقم (١): معاملي الثبات لألفا كرونباخ والصدق الذاتي لاستمارة الاستقصاء

المحاور	البيان	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق الذاتي
المتغير المستقل	ضريبة القيمة المضافة	24	0.882	0.939
أولاً	البعد المالي	6	0.952	0.976
ثانياً	البعد الاجتماعي	7	0.975	0.987
ثالثاً	بعد التشريعات الضريبية	6	0.745	0.863
رابعاً	بعد السياسات الضريبية	5	0.943	0.971
المتغير التابع	المسؤولية المجتمعية	40	0.838	0.915
أولاً	المنظور الاقتصادي	6	0.920	0.959
ثانياً	المنظور الاجتماعي	4	0.918	0.958
ثالثاً	المنظور القانوني	6	0.909	0.953
رابعاً	المنظور البيئي	8	0.818	0.904

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج (SPSS V25)

وباستعراض الجدول رقم (١) يتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع المحاور، حيث تضمنت استمارة الاستقصاء محورين رئيسيين وكل منظور يتكون من مجموعة من الأبعاد وكل بعد تكون من مجموعة من العبارات تأخذ شكل ليكرت الخماسي، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.745) للبعد الثالث من المحور الأول " بعد التشريعات الضريبية " و(0.975) للبعد الثاني من المحور الأول " البعد الاجتماعي " .

وتراوحت قيمة معامل الصدق الذاتي بين (0.863) للبعد الثالث من المحور الأول " بعد التشريعات الضريبية" وبين (0.987) للبعد الثاني من المحور الأول " البعد الاجتماعي"، حيث أن قيمة معامل الصدق الذاتي هي الجذر التربيعي لقيم معامل الثبات. من خلال قيمة معاملات الثبات والصدق الذاتي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق الهدف من الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في تعميم المخرجات على المجتمع ككل.

٢- إختبارات الفروض وتحليل النتائج:

١- إختيار الفرض الرئيسي الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد ضريبية

القيمة المضافة وأبعاد المسؤولية المجتمعية في القطاع محل الدراسة.

لاختبار هذا الفرض تم استخدام معاملات الارتباط لبيرسون يعرض جدول رقم (١) معاملات ارتباط لبيرسون بين أبعاد ضريبية القيمة المضافة (البعد المالي - بعد التشريعات الضريبية- البعد الاجتماعي- بعد السياسات الضريبية) وأبعاد المسؤولية المجتمعية في القطاع محل الدراسة.

جدول رقم (٢): معاملات ارتباط بين أبعاد ضريبية القيمة المضافة والمسؤولية المجتمعية

أبعاد الدراسة	البعد المالي	البعد الاجتماعي	بعد التشريعات الضريبية	بعد السياسات الضريبية
المنظور الاقتصادي	.749**	.913**	.695**	.622**
المنظور الاجتماعي	.652**	.766**	.837**	.811**
المنظور القانوني	.798**	.563**	.621**	.782**
المنظور البيئي	.811**	.715**	.637**	.821**

** معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج (SPSS V25).

ويتضح من الجدول (٢) مايلي:

- وجود ارتباط طردى قوى بين (البعد الاجتماعي) كأحد أبعاد ضريبية القيمة المضافة و(المنظور الاقتصادي) كأحد أبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.913) ومعنوى عند مستوى معنوية 1%.

- توجد علاقة طردية قوية بين (البعد الاجتماعي) كأحد أبعاد ضريبة القيمة المضافة و(المنظور البيئي) كأحد أبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.902) ومعنوى عند مستوى معنوية 1%.
- توجد علاقة طردية قوية بين (بعد التشريعات الضريبية) كأحد أبعاد ضريبة القيمة المضافة و (المنظور الاجتماعي) كأحد أبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.837) ومعنوى عند مستوى معنوية 1%.
- كانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين (البعد القانوني) كأحد أبعاد ضريبة القيمة المضافة و(بعد التشريعات الضريبية) كأحد أبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,٦٢١) مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية ١%.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الرئيسي الأول وصحة الفرض البديل: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد ضريبة القيمة المضافة وأبعاد المسؤولية المجتمعية في القطاع محل الدراسة.

٢- اختبار الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي أبعاد المسؤولية المجتمعية في القطاع محل التطبيق.

لاختبار هذا الفرض تم اختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور الاقتصادي"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الإنحدار المتدرج لتحديد اهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة كمتغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور الاقتصادي)، يعرض جدول رقم (٥/١٧) تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور الاقتصادي) على المتغيرات المستقلة (أبعاد ضريبة القيمة المضافة).

جدول رقم (٣): تقديرات نموذج الانحدار المتدرج على المنظور الاقتصادي

Sig.	التقديرات			المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R2
	t	β				
.000	8.185	1.186	الثابت	x7.13 x14.19	232.522 (0.000)	0.594
.000	9.100	.355	x7.13			
.000	6.286	.320	x14.19			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج (SPSS V25) .

- ويتضح من الجدول (٣) معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة F (232.522)، وقيمة (sig=0.000) ، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 5%.
- ويتضح من الجدول (٣) أيضاً ان أهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة التي تؤثر في المنظور الاقتصادي في إدارة القطاع محل الدراسة هي:
- البعد الاجتماعي
- بعد التشريعات الضريبية

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.594) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر 59.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول المنظور الاقتصادي).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثاني وصحة الفرض البديل: " يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور الاقتصادي" الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور الاجتماعي "

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الإنحدار المتدرج لتحديد اهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة كمتغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور الاجتماعي)، يعرض جدول رقم (٤) تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور الاجتماعي) على المتغيرات المستقلة (أبعاد ضريبة القيمة المضافة)

جدول رقم (٤): تقديرات نموذج الانحدار المتدرج على المنظور الاجتماعي

معامل التحديد R2	F (sig.)	المتغيرات المستقلة في النموذج	التقديرات		
			β	t	Sig.
0.485	99.55 0 (0.00 0)	الثابت x7.13 x20.24 x1.6	.675	3.163	.002
			.305	6.435	.000
			.311	4.220	.000
			.201	2.838	.005

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج (SPSS V25).

ويتضح من الجدول (٤) معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة F (99.550)، وقيمة (sig=0.000)، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 5%.

ويتضح من الجدول (٥/١٨) أيضاً ان أهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة التي تؤثر في المنظور الاجتماعي في إدارة القطاع محل الدراسة هي: البعد الاجتماعي - بعد السياسات الضريبية - البعد المالي

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.485) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر 48.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول المنظور الاجتماعي).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثاني وصحة الفرض البديل: "يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور الاجتماعي" الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور القانوني.

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الإنحدار المتدرج لتحديد اهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة كمتغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور القانوني)، يعرض جدول رقم (٦) تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور القانوني) على المتغيرات المستقلة (أبعاد ضريبة القيمة المضافة)

جدول رقم (٥): تقديرات نموذج الانحدار المتدرج على المنظور القانوني

Sig.	التقديرات			المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R2
	t	β				
.000	6.216	.634	الثابت	x20.24 x1.6 x7.13 x14.19	339.74 8 (0.000)	0.811
.000	12.707	.509	x20.24			
.000	9.526	.317	x1.6			
.000	6.427	.169	x7.13			
.000	3.531	.128	x14.19			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج (SPSS V25).

ويتضح من الجدول (٦) معنوية نموذج الإندرج المقدر من خلال قيمة F (339.748)، وقيمة (sig.=0.000)، كما يتضح معنوية معاملات الإندرج والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 5%. ويتضح من الجدول (٥/١٩) أيضاً ان أهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة التي تؤثر في المنظور القانوني في إدارة القطاع محل الدراسة هي:

١-بعد السياسات الضريبية - ٢-البعد المالي

٣-البعد الاجتماعي - ٤- بعد التشريعات الضريبية

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.811) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر 81.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء عينة حول المنظور القانوني).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الثاني وصحة الفرض البديل: "يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور القانوني"
الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضريبة القيمة المضافة علي المنظور البيئي "

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الإندرج المتدرج لتحديد اهم أبعاد ضريبة القيمة المضافة كمتغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور البيئي)، يعرض جدول رقم (٥/٢٠) تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع

(متوسط آراء عينة الدراسة حول المنظور البيئي) على المتغيرات المستقلة (أبعاد ضربية القيمة المضافة).

جدول رقم (٦): تقديرات نموذج الانحدار المتدرج على المنظور البيئي

Sig.	التقديرات			المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R2
	t	β	الثابت			
.000	4.944	.539	الثابت	x7.13	840.897	0.841
.000	26.922	.604	x7.13	x20.24	(0.000)	
.000	7.764	.265	x20.24			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج (SPSS V25).

ويتضح من الجدول (٧) معنوية نموذج الإندار المقدر من خلال قيمة F (840.897)، وقيمة (sig=0.000)، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 5%.

ويتضح من الجدول (٧) أيضاً ان أهم أبعاد ضربية القيمة المضافة التي تؤثر في المنظور البيئي في إدارة القطاع محل الدراسة هي:

• البعد الاجتماعي

• بعد السياسات الضربية

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.841) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر 84.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول المنظور البيئي).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الثاني وصحة الفرض البديل: "يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضربية القيمة المضافة علي المنظور البيئي" ويتضح مما سبق عدم صحة الفرض الرئيسي الثاني وصحة الفرض البديل: "يوجد تأثيراً معنوياً لأبعاد ضربية القيمة المضافة علي أبعاد المسؤولية المجتمعية في القطاع محل التطبيق.

النتائج

وقد قام الباحث باختبار فروض البحث من خلال مصفوفة الارتباط بيرسون أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد ضريبة القيمة المضافة وأبعاد المسؤولية المجتمعية، وهو الفرض الأول.

أما الفرض الأول والثاني: وهو الفرض الرئيسي للبحث فقد تبين أيضاً من خلال الإنحدار المتعدد أنه توجد علاقة ذات معنوية موجبة تبين إيجابية تطبيق الأسلوب المقترح على المصلحة محل الدراسة وذلك من خلال الأبعاد وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0,001 لكل بعد من الأبعاد

وذلك كما يلي:

- تبين أن المتغير المستقل (الضريبة على القيمة المضافة) توجد علاقة طردية قوية بين (بعد التشريعات الضريبية) كأحد أبعاد ضريبة القيمة المضافة و(المنظور الاجتماعي) كأحد أبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.837) ومعنوى عند مستوى معنوية 1%
- كانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين (البعد القانوني) كأحد أبعاد ضريبة القيمة المضافة و(بعد التشريعات الضريبية) كأحد أبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,621) مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الرئيسي الأول وصحة الفرض البديل: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد ضريبة القيمة المضافة وأبعاد المسؤولية المجتمعية في القطاع محل الدراسة. مما سبق يتبين إيجابية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في محل الدراسة.

توصيات الدراسة

- يوصى الباحث بضرورة إجراء مراجعة شاملة لمواد القانون ولائحته التنفيذية كل خمس سنوات علي الأقل حتي تواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

- إصدار قانون موحد للإجراءات الضريبية حيث أن هناك حاجة إلى توحيد الإجراءات بين مختلف التشريعات الضريبية التي تصدرها الدولة لتحقيق مزيد من التنسيق بين الإدارات الضريبية المختلفة .
- ضرورة إعادة النظر في الفترة الضريبية التي يقدم عنها الاقرار بأن يكون توريد الضريبة شهرياً وأن يقدم الاقرار ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي حسب كل طبيعة وحجم كل نشاط او خدمة، خاصة وأن المشرع الضريبي إخضاع سلع و خدمات الجدول بدون حد للتسجيل مما يساعد ذلك على تقليل تكلفة الالتزام الضريبي لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وتشجيعهم ويرفع عن كاهلهم عبء تقديم اقرار كل شهر .
- مراجعة نظام الاعفاءات الواردة بالقانون حيث أن من مزايا قانون الضريبة على القيمة المضافة إخضاع كافة السلع والخدمات للضريبة لكن المشرع توسع في منح هذه الاعفاءات، مع ضرورة تقرير نظام فعال بديل للاجور ودعم محدودى الدخل والفقراء للأغراض المجتمعية.
- العمل على مراجعة حد التسجيل كل ثلاثة أعوام مراعاة لظروف التضخم
- تعديل المادة (٣) من القانون في صدر الفقرة الأولى من المادة تنص على (أن تخضع السلع الرأسمالية المحليه أو المستورده بغرض الإتجار للضريبة بالسعر العام للضريبة .
- تعديل المادة (١٠) من القانون بإضافة (بند ٦ مكرر) بإعتبار إيصالات تحصيل الأقساط في حكم الفاتورة الضريبية يتم تحميلها بقيمة الضريبة المستحقة على كل الأقساط أولاً بأول، ويتم توريدها إلى المصلحة وفقاً للقواعد المعمول بها، بدلاً من فرض الضريبة على فاتورة البيع بالتقسيط .
- تعديل المادة (٢٢) من القانون بحيث يسمح للمسجل بخضم ما يلي:
- كافة الضرائب المسدده على المدخلات سواء كانت خاضعه للضريبة على القيمة المضافة أو خاضعه لضريبة الجدول ما سبق سداده أو حسابه من ضريبه على الخصومات والتعويضات التي يتم منحها للموزعين سواء كانت نقدية أو في شكل بضائع .

- خصم الضريبة على أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار المستخدمه في الإنتاج أسوه بالنص الصريح على ذلك بالمادة (٣٨) من القانون فيما يتعلق بسلع الجدول، حيث أن جوهر الضريبة على القيمة المضافة يكمن في نظام الخصم ومن ثم يجب تعميم نظام الخصم الضريبي بقدر الإمكان.
- يوصى الباحثون بضرورة معاملة أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار بالسعر المخفض ٥% معاملة الآلات والمعدات وذلك لتحديث وتطوير الآلات والمعدات المستخدمة بالانتاج.

المراجع

- جلال الشافعي(٢٠١٧): "إطار مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل في مصر" كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- سعيد عبد المنعم محمد(٢٠١٤): "الإطار العام للضريبة على القيمة المضافة" المؤتمر السنوي الضريبي العشرين للجمعية المصرية المالية العامة والضرائب، ٢٠١٤
- طارق عبد العال حماد(٢٠١٤): "اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية" المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين، الجمعية المصرية المالية العامة والضرائب، المجلد الأول.
- عبدالمنعم عبد الغني علي(٢٠١٥): "الضريبة على القيمة المضافة" القاهرة: دار النهضة العربية، ص ١٠.
- غني، عثمان محمد "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، السنة ٣٥، العدد(١)، ٢٠٠٨، ص١٧٢.
- محمد عبد العزيز خليفة: "التنظيم الفني للضريبة على القيمة المضافة" المؤتمر السنوي الضريبي الثاني والعشرين للجمعية المصرية المالية العامة والضرائب، ٢٠١٥
- مصطفى أحمد محمد أحمد: "إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي وانعكاساتها على المنشأة " دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (١) إبريل ٢٠١٤
- G. Caldwell, "The value- Added Tax: A new tax system for the united states: united states of American, ISB No 944848-00-1,(November 8, 2011), pp 146-147
- G. Caldwell, "The value- Added Tax: A new tax system for the united states: united states of American, ISB No 944848-00-1, (November 8, 2013), pp 146-147.

- J.M . Bickley, Value-Added Tax: A new U.S Revenue Source ? ,Congressional Research Service (CRS) ,The Library of Congress, (August 22,2011).
- L .p. ZABOV,” Comparison between Sales Tax and Value Added Tax”, Affiliation unknown, (Dec., 1,2012).
- Mclure ,”Coordinating State sales Taxes With A Federaal VAT Opportunities ,Risks and Challenges’ ‘Stanford University .The Hoover Institution on War, Revolution and Peace, national Bureau of Economic Research (NBER),State Tax Notes ,VOL. 36,no.12(June 20,2011).
- Wang, y,(2011) Corporate Social Responsibility and Stock Performance- Evidence From Taiwan Modem Economy,Nov,pp.788-799
- WOrid Business Council For Sustainable Development’ Corporate Social Responsibility ;Meeting Changing Expectation “ WBCSD First Report on Corporate Social Responsibility Grenove,199.

**A PROPOSED FRAMEWORK FOR APPLYING THE
VALUE ADDED IN LIGHT OF SOCIETAL
RESPONSIBILITY - A FIELD STUDY**

[24]

**Ahmed, M. A. A.⁽¹⁾; Hammad, T. A.⁽²⁾; Khalifa, M. A.⁽²⁾
and Abdel Basit, W. F.⁽²⁾**

1) Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

This study drives at measuring impact of the value added on societal responsibility, especially, its application in Egypt. The study also drives at identifying the importance and mechanisms of applying this tax, added to that establishing an applied study for identifying the appropriateness of this taxation to demands and potentials in Egypt and the suggested bases for this implementation. For achieving this study objectives, a questionnaire form is designed and collected through interview, including as well a set of phrases that measure attitudes of the study sample towards study variables. The researchers count in this study on mixture between deductive and inductive methods across the study theoretical and field study approach. They have administered a content analysis of data using Kruskal -Wallis K Test for each question in the investigation list for testing study hypotheses using the study sample consisting of (50) items as the correct retrieved forms. researchers come to several results and recommendations that can be applied to the study examined institution (Egyptian Tax Authority).

The study comes to that "there are economic benefits for applying the value added in Egypt including the increase of taxation outcome, increase of those taxpayers and achieving more societal responsibility for all society parties".

The study recommends the following:

- The researcher recommends the necessity for holding a total review of the law items and its executive legislation every five years at least in order to cope with economic and social changes.
- Issuing a unified law for tax procedures as there is a critical need for unifying procedures in different tax legislations issued by the state for achieving more coordination between various tax administrations.